

صحيفة

من صحف الأجرام السياسي

• نقل الشهور • مائيو في (أ)

عز الأستاذ مالمعيني

لما كان شهر ايلول (أى مارت) وهو .. وعندها كفا للتمكين بفتح الباب .. ما يزال بزميم
حرب الاضطراب الايطالي .. لما كانت الحكومة الايطالية قد كانت اذراء المصيف
المبارزة حمة بحيث اصحت لا تستطيع ان تكون من النفاذ الماكنة .. فقد
طلت على العلات الايطالية من الأستاذ « مالمعيني » الموضح الايطالي التيم
ان كتب لها عن الحادث بلمة « مارتى » اذ ان الاذراء .. وقد اصاب الاضداد عطيا -
والى اذراء شريف ما كتب ..

(أ) كان « اجيا كونا مائيو في » ذلك في التاسعة والثلاثين من عمره .. وكان
تلميذا الحرب الاشتراكي .. و« عرب اليقين » وهو من المقاتلين من الحرب الاشتراكي
الايطالي (أ)

قام « الشهور » ماورقته .. بتطوير منظومة الطلاب في الاراضى الواقعة تحت طاب
نهر اللو .. ثم انتخب لاول مرة تلميذا في المراتب الذي احتل اغلب الاستاذات العامة
١٩١٩ ثم انتخب تلميذا عام ١٩٢١ .. مرة ثانية عام ١٩٢٤

القائمتين نظراً للتحصية القليلة البالغة ١٠ لؤلؤة. التعجب من منشأه في عام ١٤٠٤ هـ
القائمتين عن الملاحق

وكان اكتشاف الحفرة وبعثها آثار الفهرمين في أساس آثار الصفاة المنطوقه وكان
المباحث عنه القيام بواسطة لولا وسنة الأولى بالبريد

قامت الصحافة بالعصر الذي كانت من أول اجيالت اليونس وقد طرد
الصديق من حاتم حروف التهور وظلوه في في واير في سني انطردوا اليونس
للقض عليهم ثم ابدوا السلطات المالية والبرامبي والمعارف المتخالفه لادانهم
وكان من نتائج غروبهم حال الصفاة الزهور على المقومات الآتية :-

في منتصف الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم العشر تم شح في وقتها سنة ١٩٢٤
تمتعت سيارة تسع سعة حافلة عماداً في سائر جيرا البحر كما كان يسبح منها
صوت غني رجا صوت عماداً الآتية في مكني السبح صوتاً لحيوات الايطالية
المتعلمة من داخل الشيرة التي ترفق المستهوسك ولها والبريد في مكنية ساواما
وعرفوا فيها بعد انما كانت سيرة باسم النظم الخليلي الحوزة في سنة ١٩٢٤ تكون الذي
ابتاليوا الفلبينية .

وحدث السيارة بعد ذلك بها أكثر لطيفة وتوسيع من التوسيع ان من ابن من
ذهبوا لاجل سيارة شخصاً يدعى عامر في اشككت صحيفة سولقة والجمامه حاملة
فكان من بين حرائقها :

- ١ - اتفق الريفي مدينة كورون في ٣ يولي سنة ١٩٢٥ هـ على بيع تولدة المشاة
احد حث عليه لانه كما على ١٠٠٠٠ المادي في اقلها المشاة من الناس الاخر
- ٢ - جالس القاهية امه الاخر امه الكورون عام ١٩٢٥ هـ في سيارة والوجه على
شرب زيت الطروع
- ٣ - عاد حصاداً فاجت السليم في مرقه في سنة ١٩٢٤ هـ في السيرة المتعددة وكادت

٤- وثيقة الاتهام التي قدمها «سانتور» النائب العام الذي كلف بأن يكتب للجنة التحقيق التي ألغها مجلس الشيوخ عن نتيجة ما وصل إليه التحقيق في التهم التي وجهت إلى «الجنرال دي بونو» مدير البوليس ورئيس الملبشيا الفاشستية . وقد قدم (سانتور) المذكور تقريراً مكوناً من ثلاثمائة صحيفة كتبت على الآلة الكاتبة حاول فيه العبث بالحقيقة خدمة (لموسوليني) وأبرئة للجنرال (دي بونو) غير ان الوثائق التي اضطرت تقديمها في وثيقة الاتهام ذات أهمية .

أما الجنرال (دي بونو) فكان من الضباط الذين جيزوا الحلقة الفاشستية التي دخلت روما عام ١٩٢٢ وعينه رئيس الحكومة فتمتصلاً عاماً للملبشيا الفاشستية ورئيساً للبوليس وعضواً بمجلس الشيوخ وكان وهو رئيس البوليس يقف كل تحقيق في الجرائم التي نفع من الفاشيستيين

ولما دعي ليدافع عن نفسه أمام مجلس الشيوخ المنعقد بصفة محكمة عليا تم كتمه بتهمة الاشتراك في مقتل (ماتيو في) بري . ولوانه جاء في قرار تبرئته انه لما كان محولاً له من السلطة كرئيس للبوليس استطاع ان يفتني عن نفسه كل تهمة وجهت اليه

وبعد ان صدر فرار البراءة عين حاكماً عاماً لطرابلس في صيف سنة ١٩٣٥
أما الجنرال (مارينيلي) الذي تبض عليه في ١٨ يونيه بتهمة الاشتراك في الجريمة فقد كان رئيساً لخزانة الفاشيست وصديقاً صميمياً لموسوليني كما كان احد اعضاء لجنة اللجنة التي عينت مرشحي الفاشيست للانتخابات العامة سنة ١٩٢٤

ب- وهناك ملخص توارى في الحادثة :-

اول يونيه سنة ١٩٢٤ . نشرت جريدة (بوبولو دينايا) التي يجردها شقيق (موسوليني) مقالاً لرئيس الحكومة نفسه جاء لما يأتي خاصاً بخطاب ماتيو في في مجلس النواب يوم ٣٠ مايو : «لقد كان خطاب (ماتيو في) مهيجا الى حد غير محمود

وقد كان يستحق عليه جزاءا ماديا لاردا كإهتيا كالذي فاه به النائب الفاشيستي
« جيوتنا »

٦ يونيو : — قام جدال وخمام عفيف بين « موسوليني » والاشتراكيين وها
نحن أولاء نقفا للقارى شيئا عنه من المجموعة الرسمية للضابط المجلس : —

موسوليني (رئيس الحكومة) « انت لناي روسيا اساندة جديرين بانجانبنا
وليس علينا الا ان نخدم ونحذو حذوه لكي يمانى امثالكم آلاء اشغال السجون
الشاقة بدلا من الوجود هنا على كراسي البرلمان » : تصفيق واستهجان
النائب جاري : « لقد بارعنا السجن منذ أمد قريب ونحن على استعداد
للعودة اليه في سبيل عقيدتنا »

موسوليني : ليس لكم من الزعامة نصيب وخير لكم ان تدعو غيركم بقودكم اما
نحن فلا نعوزنا الشجاعة كما سريكم (تصفيق) ولا يزال الوقت امامنا وسترون
ذلك باسرع مما تظنون »

٩ يونيو : — جاء بفكرة « دوميني » أن « فيليبي » طلب منه الحصول على
سيارة لمدة يومين او ثلاثة

١٠ يونيو : — حطفت النائب « ماتيوتي » في سيارة في روما وقام بقتله جماعة
من الفاشيست بأمر « دوميني » وغاش بعض ما جاء بفكرة « فيليبي » خاصة
بالحادث : — « في منتصف بل اليوم العاشر من يونيو شاهدت « دوميني »
يتكلم بهدوء مع « كوريليني » كبير محوري « الكورديري ايتاليانو » ثم جاء
« دوميني » الى محرقي ومعه حزمة من الميزائد وطلب الي ان ابحث له عن مآدى
تاوي اليه سيارة ليلا

ولما داخاني الشك سأته عن السبب في طلب هذا فاباناني انه يعمل طبنا
للاوامر الدنيقة الصادرة اليه من « سيزاري روسي » و « ماريني » وهما مفوضان

رسمياً من (موسوليني) ثم طلب مني ان لا افولس شيئاً حتى تستقر الامور في نصابها صبيحة الغد .

١١ يونيه: نبذة مما حيا على لسان ا. روسي (مأقولا من وثيقة الاتهام التي تقدمها المدعى العمومي (سانتورا) : (في منتصف الساعة الثانية عشرة من صبيحة يوم الاربعاء ١١ يونيه احترني بعضهم - ولا اترص لذكر اسمه - ان (دوبيني) وآخرين قد خطفوا النائب (مانيوقي) واحترني هذا الشخص أيضاً أن ابليليني هو الذي اعد السيارة لهذا الأمر على هذا ذهبت لزيارة الاخير الذي لم يذكر شيئاً لانه امر بذلك باسمي و باسم رئيس الحكومة . ولم اتمكن من محادثة رئيس الوزراء في ذلك اليوم)

هاتك نبذة من مقابلة بيليليني :-

١ - ما بلغني خبر اختفاء النائب (مانيوقي) الساعة الحادية عشرة من صباح ١١ يونيه ذهبت لمقابلة (روسي) الذي كان يبحث عني وقد يادرنى بقوله :-

١ - ان (دوبيني) احبره انه استعمل السيارة التي اعطاها اياه عن حسن قصد

٢ - انه الامر خطير

٣ - ان (موسوليني) اكان يعلم كل شيء

٤ - ان (مارينللي) و (روسي) هما اللذان اصدرا الأوامر بعد سرق الثمانين

مخ (موسوليني)

٥ - ان الامر يجب ان يبقى حتى الكتمان والا كان (موسوليني) انتم عروسة الخطر

ولقد رأيت من المناسب أن اطلع ادي يولو (و (ماري) و (مارينللي) والآخرين على طيلة الامر فعملت من (فري) اوثيقة زملائه ما بالي :-

١ - ان (مانيوقي) اقبل انقضاء للاستادة التي طاعت ا. دوبيني

٢ - ان امر الاختطاف صدر من آل (نسي) - كاهل الحزب القاشيست الوطني وكان (دوميني) وغيره من رجال . موسوليني هم أداة التنفيذ وان رئيس الحكومة كان يعرف نصيب كل من هولاء . في الجريمة

٣ - ان هولاء جميعا لا يوافقون رئيس الحكومة في يوم الاختطاف .

٤ - انهم كبريات على تنفيذهم لما أمروا به قد قدموا لرئيس الحكومة ما وجدوه من الاوراق مع التنبيل وكذلك جواز السفر الخاص به

٥ - وحسب تمسكهم جميعا بالهدوء حتى يتم تنظيم كل شيء .

٦ - رجائي (مزي) في الأنا نظهر السيارة لان المسألة تخص الحكومة

وقد أصبح النظام القاشيستى كله في خطر لان موسوليني قد خاطر بنفسه وحياته . ان تعرضه للخطر يتوقف على ما أقول وانقل لذلك لزم الصمت والفضة بعد أن سلمت متهمي (مارينيللي و روسي) ما دار بينهما وبين الرئيس خاصة بالحريفة

ج ، القبض على دوميني

في بكور يوم ١٢ بانية عرف الناس قتلة النائب (ماتيوقي) والسيارة التي نقل فيها ماتيم في ورغم ذلك نشرت (الكور ييري اجالبانو) التي يجرها (فيلبيللي) مقالا سيك صبيحة ذلك اليوم أشارت فيه الى اختفاء النائب وتقرر أنه يروح ابطالبا حانة .

وقد كتب (روسي) هذا المقتال وزاد فيه (فيلبيللي) . ونحن نقفل القراء نبذة مما جاء بمذكرات (روسي) اخلا عن فرار الاتهام الذي تداه النائب العام :

في صبيحة يوم ١٢ يونيو ابلمت رئيس الحكومة أن الجريمة لا بد أن يكون قد ارتكبا رجال من حزبا وأن من الواجب اتخاذ الحيطة في احلاق بد البوليس في الامر . وقد فعلت ذلك لاني كنت فلتا حشية القبض على دوه مبني ٤ وما بسبه

ذلك من المنابع نظراً للعلاقة التي بيني وبينه وخشية اكتشاف ما سبق ارتكابه من الجرائم .

وفي منتصف الساعة الثامنة مساءً وقف رئيس الحكومة - وقد كان على علم تام بكل ما حدث - في مجلس النواب والتي العبارة الآتية : -

«يجوز لي ان اجلس يشعر بقلق لما وصل الى علم حضرات اعضائه خاصاً بما اصاب النائب المحترم «ماتيوقي» الذي احتفي فخامة بعد ظهر يوم الثلاثاء في ظروف وفي زمان ومكان لم يعرف بعد . لو انه يشتم منها رائحة ارتكاب جرم .

أما اذا كان . فمع اعتدائه على سبابة النائب المحترم فمثل هذه الجريمة ينبغي سحقها الحكومة والبرلمان على حد سواء .

واني اصرح للمجلس تلقياً بأنه بمجرد أن وصل الى علم البوليس خبر احتفاء النائب أصدرت بتضي الاوامر المشددة بجوب البحث عنه في روما وما جاورها وكذلك في جميع مدن ايطاليا والمعالم المحيطة بها . وقد عثر البوليس اثناء بحثه على اثار أثارت شبهاته . والبوليس لا يألوا جهداً في اكتشاف . اعترض من الامرار المحيطة بهذه المسألة . في القبض على المجرمين وتقديمهم للمحاكمة

واني ارجو في النهاية ان ارى «ماتيوقي» يعود الى مكانه بيننا في البرلمان ليشبع عمله فيه .

وبعد ان انتهت جلسة البرلمان صدر الامر بالقبض على «دوميني» وقد تم ذلك قبل منتصف الليل في محطة السكة الحديدية بروما .

وفي تمس تلك الليلة اجتمع «روسى» و«دي بولو» «ماريتاني» و«فنزى» ، وقد وجدت ثلاثة تقارير خاصة باجتماعهم هذا وهي بيان قدمه الجيرالدي «دي بولو» و«روسى» للجنة التحقيق بمجلس الشيوخ وقد نقله ساتور . النائب العام في ورقة الاتهام . ثم بيان من «فنزى» عن الحادث كـ . الى «سالستري» ظهر يوم ١٦ يونيو والبيانان متفقان على

دوميني عارض في القضي على دوميني بحافة ان يقضي الشر فيعترف انه كانت يعمل
بأمره وسولني

وجاء بيان دي بونو انه خاطب موسوليني ثلوثيا بعد الاحتجاج المذكور وقال له
انهم يتهمونك فأجاب موسوليني قائلا ان لطينا بمجادون النيل مني بالتهديد
وفي المدة بين القبض على دوميني وبين رحلته ذهب الجرائد دي بونو رئيس
البوليس لمقابلته بمحطة الكه الحديديّة وبقوله نائب العام عن هذه الزيارة
عبارتي :-

ان البحث القانوني قد دل بشكل لا يقبل التمسك على انه عقب القبض على دوميني
ذهب ثلاثة من كبار ضباط الماشيا الفاشية وهم الجرائد ساكو واحوسيني
ودسي بونو والاخير منهم رئيس البوليس لمقابلة دوميني وسواله بمحطة الكه
الحديديّة وان حقيّة الاخير قد اخذت في الميلة قسما الى مكتب دي بونو حيث
فتحت محفظه كانت فيها وقد وجد هناك الحقيبة سراويل واثوبوني وبنطون بالدماء
اما الاعمال التي ارتكبتها هؤلاء الجرائد الثلاثة فقد كانت جائزة لا يدرها عرف
ولا قانون وقد كان مسك دي بونو غير شرعي كما انصح به ذلك من اعترافه
امام قاضي محكمة الاستئناف اذ قال انه استجوب دوميني لاصفته رئيسا لبوليس
بل كأحد اعضاء حزب الفاشيست

ولا يمكن من القول ان بفعل ما فعل به في الفاشية لان ذلك معناه انه يضع نفسه
جودا لا تعترف له به قوانين الدولة

ثم صدر قرار بتبرئة دي بونو لعدم توفر الادلة ، على ان لجنة التحقيق بمجلس
الشيوخ اعترضت في هذا القرار بما يأتي :

١ - لم يكن من حق دي بونو ان يقضي في حقيّة دوميني ولا بمحفظه جيبه
وقد كانا ضمير بان أدلة مادرة خصوصا وقد سلمت الحقيّة والمخملّة لأحد ضباط

ابوليس الذي كان عليه ان ياملهما لقاضي التحقيق المكلف بهما
٣ -- أخذ « دي بوانو » ورقة من « دوميني » وقد وجدت تلك الورقة
فيما بعد بادارة مراقبة المطبوعات

وقد اقتنع الشعب بعد القبض على « دوميني » بان الجرمية وقعت لهم
وتدبير الهيئة الماكرة من حزب الفاشست وذلك كان السخط تاما لان كان
مقاومته

وكان على نتيجة ذلك الاعتقاد ان انبال على موسوليني سبل من
الاحتجاجات الموجهة ضده وصارت صحف المعارضة تطبع مرات كل يوم ولا
تسكاد نظير حتى يتطاحفها الجمهور

عندئذ لم يجد موسوليني مخرجا سوى ان يصدر امر بتعبئة جنود الملبشيا
الفاشستية وقد ظهر له مع الاسف انه لم يلب هذا الامر سوى ٤٨ في المائة من الجنود
في روما و ٢٨ في المائة في ميلان وكاد ألا يتقدم أحد في تورين .
وفي ذلك أكر دليل على تحول الرأي العام عنه .

وكان السخط تاما وسكرة اتهام الحكومة منشورة بين الجميع بحيث
ارتبك موسوليني وأعوانه . وقد بلغ بهم الذعر والجن حدا عظيما بحيث أصبح
كل منهم يحاول تخليص نفسه والقاء التبعة على رفاقه .

وهاك نبذة مما جاء على لسان روسي كما ذكر في قرار الاتهام الذي قدمه النائب
العام في يوم الجمعة ١٣ يونيو اي يوم القبض على دوميني قائلة رئيس الحكومة
الذي كان في حيرة تامة وارتباك عظيم من جراء الشعور الذي يبديه الجمهور والذي
نشأ مما نشره الصحف من التكهنات .

وقد المحت عليه ان يقبر التحقيق كما حاولت ان افوده لما ظهر لي انه اضاع
رشده معترفا لي بعجزه التام

وفي ١٤ يونيو استقال هزي من وكالة وزارة الداخلية وكذلك استقال روسي
— عقب مقابله لموسوليني — من رئاسة القسم. مطبوعات الفاشيست من عضوية
لجنة ادارة الحزب العامة .

وبعد ظهر اليوم المذكور ارسل روسي خطاباً لموسوليني جاء فيه :
انه بما لاخاتدة فيه ان احذرك معة الاستغفاف الذي نظره بشكل حي يعث
على الحرف ويزيد في ذلك ما انتابك من الخبرة في وقت انت احوج ما تكون فيه الى
القض على زمام الحالة التي كنت السبب خلفها اما اذا حدثت نفسك
بالاستمرار في خطة الاستغفاف هذه ، اصدرت أمراً باتخاذ الوسائل المادية لتفجع
ماعاه يحصل — سواء كان ذلك وقت احتفائي على وجه او في وقت يتفق فيه وجودي
بالسجن فسوف يكون في مثل هذا التصرف سقوطك فضلاً عما يصبب نظامنا
الفاشيستي من الدمار .

وانك لتعلم ان هناك فراراً مفصلاً ومدعماً بوثائق مائة في ايدي انصارنا الذين
نتمتع عليهم والذين يعرفون الواجبات التي تحتها عليهم صداقتهم لنا .
وانني ارى ان بقائنا في الحكم ضروري لا من اجل مصالحنا الشخصية بل من
اجل المسؤوليات العظمى التي عهدت بها الينا ابطلالباو طيك وانتم سئق رئيساً للحكومة
ان ننظر في هذا وتديره . اما انا وقد سمجت نفسي لاسعادك وماذا لهذا السبب نفسه
اختني الآن من وجه القضاء ؟

وفي ٦١ يونيو استقال الجنرال (دي بونو من رئاسة البوليس وكذلك
قبض على « بيليبيل »

وفي نفس اليوم سلم (ليزي) مذكرة لآصدقائه بهم فيها موسوليني بأنه
هو الذي أمر بقتل « ماثيوتي » وطلب (فري) الي اصدقائه ان يرسلوا بمذكرته
هذه الي مراسل (الكوريري دلاسيرا) في روما وفي مساء ذلك اليوم تم زعماء

حزب الاحرار المعارضين في البرلمان بجمع محتويات تلك المذكرة .
وفي يوم ١٧ يونيه تسلّم زعماء حزب الاحرار المذكرة التي كتبها فيليبلي
يوم ١٤ يونيه وفي اليوم التالي قضى على (مارينيلي)

وفي يوم ٢٣ يونيه عهد « - بيزاري روسي » الى « فيرجيلي » بالمذكرة والقرار
الذين اشار اليهما في خطابه المرسوليني ثم حرق نفسه في بوليس
وهنا يجدر بنا ان نقول كلمة عن تصرف الاحزاب المعارضة « الاحرار
والكاثوليك والاشتراكيون والجمهوريون » اذ لو كانت هذه الاحزاب قامت
بنشر مذكرة فيليبلي وما انشاء قري في مذكرته التي كتبها يوم ١٧ أو ١٨ يونيه
ثم اصدروا بعد ذلك نداء لطبقات الفلاحين والعمال والموظفين المدنيين احتجاجا على
ارتكاب الجريمة لتسقط « وسوليسي » وحكومته حقا .

الا ان المعارضة اخفقت في اصدار النداء حيث كانت تعوز المعارضين
الثقة في مواطنيهم كما كانوا يحشون الموت من يد الفاشيستين اذا لم يقم الناس
بطينة نذائهم

اما لو فرض ان احباب الناس دعوتهم واضربوا فقد كانوا حينئذ يحسون
حساب ثورة تعقبها أزمة ليس في استطاعتهم احتمال مسؤولياتها
ولهذا اختارت المعارضة الطريق الا سهل ولجأ رجالها الى تلك طائفتين اليه
ان يتولى زعامتهم وان يتحمل حقه الذي خولعه له الدستور وذلك بان :

- ١ - يمين حكومة عسكرية
 - ٢ - يعلن الحكم العرفي في البلاد
 - ٣ - يلقي المليشيا الفاشيستي
 - ٤ - يعرض على الاحزاب جميعا فكرة احترام الدستور
- وهكذا عملت الاحزاب المعارضة على استناب السكينة واحترام القانون بدلا

من الحث على الثورة والعصيان كما كان ينتظر في مثل تلك الحال
وما يزيد الفحة من امره ولا المعارضة منهم بدلا من أن يشروا على
الاساءة من الوثائق والبراهين التي تثبت اشتراك موسوليني في الجريمة
خياوعا وبعد بضعة اشهر قدموا للمحك

العفو العام

انكر دوميني كل شيء في بادى الامر ثم بدأ يتكلم بعد ان لبث في السجن
شهوراً كاملاً

ففي يوم ٢٣ يولييه اعترف بما جاء في تقرير النائب العام وهو انه في الليلة
التي قبض عليه فيها قاله دي بونو بمحطة السكة الحديدية وطلب اليه ان ينكر كل
شيء رغبة في اعطاء الفاشزم

أما المذكرة التي عهدها « روسي » « لفرجيلي » فقد وصلت الي علم زعماء
المعارضة في البرلمان في شهر اغسطس وقد ارسلت هذه المذكرة مع مذكرة فيليبيني
الى الملك في نوفمبر ١٠ وأخيراً طبعت مذكرة (روسي) في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤
بعد اوقات وقتها بسنة اشهر ورغم تأخر طبعتها فقد اثارت تلك المذكرة موجة من
السمعة كانت عامة في جميع أنحاء البلاد

وقد كان رد موسوليني على هذا ان اصدر اوامره الي مديري المقاطعات بمنعهم
فيها السلطة النامة لمراقبة الصحف وغيرها من المطبوعات . فضلا عن ذلك
اسلم عدداً من مدن شمال ايطاليا لرجال من الفاشست قصد اخضاعها .

وفي ٢ يناير سنة ١٩٢٥ استقال ثلاثة من أعضاء الوزارة . ونظراً للازمة التي
اعقبت استقلالهم هدد موسوليني بحملة جيوش الميليشيا الفاشستية وأن يطلق الحرب
الاجلية من عظاما . ثم وقف في مجلس النواب في اليوم الثامن ودعا رجالاً

المعارضة متعديا ايام انت بتسموه . لم يجر احد من المعارضين جوابا فلنا منهم أن الملك سبنجيهم من قبضة المائيسيت .

وقد قبل الملك سيف يوم ٤ يناير استقالة الوزراء الثلاثة وأصدر أمره بتعيين ثلاثة غيرهم رشعهم موسوليفي

وفي ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ استصدر رئيس الحكومة مرسوماً بالعمو العام عن جميع الجرائم عدا جرائم القتل التي خففت عقوبتها

أما ظاهر هذا العفو فهو حرمان قتلة ماتوتوي ومن أسروهم به من التسرع بهذا العفو .

والواقع أن العفو كانت مفتاح سجونهم ففي ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وفي الوقت الذي عم فيه الفرع انحاء فلورنسا ما حصل فيها من القتل والتعريب الذي اقتره رجال المائيسيت اعلن النائب العام فراراته بخصوص مقتل النائب ماتوتوي وهذه القرارات ضربت بالتهم التي جاءت بمذكرات (فيليبي) و« روسي » و« فزري » عرض الحائط كما تجامل النائب العام الاعتراضات التي جاءت باعتراف « دوميني » وقرر اتهامه وحده باختطاف ماتوتوي

وقد جاء بقرار النائب العمومي انت دويني كان بقصد المزاح العملي مع ماتوتوي الذي قتل أثناء مقاومته الشديدة وكان القتل من بقية الحاطفين بحيث لم يشترك فيه دويني

وعلى هذا الاساس وأسس النائب العمومي أن العفو الصادر في بولية ند بشمل روسي ومارينيللي لانهم متهمون بالتحريض على الاختطاف لا على القتل وأن تهمة الاختطاف كانت من العقوبات التي شملها أمر العفو .

وكان من بين فرارات النائب العام محاكمة دويني وشركائه بتهمة الاختطاف أولا والقتل غير الممدثاها .

وفي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ نشر موليني، وفقاً لميثاقه المرفق به إلى
المرات المذكورة وما جاء بهذا الميثاق قوله :-
(ان الصلة الثورية لما حدث قد انقضت وقام عليها السرحان من اليمين
التاريخية ، القضاية

أما الحقيقة فهي أن حادث المراح المعطى الذي حدث في يولية سنة ١٩٢٤ قد
انقلب إلى مأساة وقصة القروى تاريخية من اراة واعلية)
وفي ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ اجتمع قضاة محكمة الجرائم في روما وتلهم القاضي
« فلزاشي » السكرتير العام لحزب الديمقيت وفتدوا بأن دوميدي وشركاؤه لم
يعدوا الخلل ما يوجب ان كانوا يقصدون اعادة لاجل محدود ولذا لم يكن القتل
واعدا وأن « روسي » « مارشلي » « فيليبي » امرؤ باعطائه لا يقتله ، وما
ان احرامه للباسية شتمها من سوء العموم العام فقد اطلق سراح الجميع .
أما « روسي » وشركاؤه فقد اخرج منهم جميعا كونه جريمة قتل غير العمد
« السياسة الاسبوعية »

المحقوق : علينا موحراً ان المحكمة قد اصدرت في ١٢ يونياً من اسبوع من بدأ
المحاكمة بفضي اداة كل من دوميدي وفيليبلي : الحكم على كل منهما بالسجن ٧١
شهوراً وحرمانهما حرماناً ايدياً من المحقوق المدنية وبراءة الشابين واعطاء الحكم
عليهما من اربع سنوات من مدة العقوبة .
ومن هنا الحكمين لحال المشهور موليني لثقتي في بلاده على حرية القضاء كما
فضي على المحاكمة التالية .